

IAS 23 تكاليف الاقتراض

أولاً- الغرض من المعيار:

الغرض من معيار المحاسبة الدولي 23 هو شرح معالجة ومحاسبة تكاليف الاقتراض، ومع ذلك لا يطلب من الشركات تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل بالقيمة العادلة، مثل الأصول البيولوجية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة أو المخزون الذي يتم تصنيعه أو إنتاجه بكميات كبيرة، على أساس متكرر.

ثانياً- محتوى المعيار:

تكاليف الاقتراض هي تلك التي تتحملها الشركة عند اقتراض الأموال.

تشمل تكاليف الاقتراض ما يلي:

- يتم احتساب الفائدة من خلال تطبيق طريقة سعر الفائدة الفعلي، كما هو موضح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9.

- فروق التحويل المتعلقة بالقروض المقومة بالعملة الأجنبية إذا كان من الممكن استيعاب التغير في سعر الصرف مع التغير في سعر الفائدة.

- الأعباء المالية المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي (وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16).

ينص المعيار على الإدراج الإلزامي لتكاليف الاقتراض في سعر تكلفة الأصول التي يتم تمويلها، والمعروفة بالأصول "المؤهلة" (الأصول التي تتطلب فترة إعداد طويلة قبل أن يكون من الممكن استخدامها أو بيعها) عندما تعزى مباشرة إلى الاكتساب والانشاء أو إنتاج الأصل المؤهل.

ثالثاً- الآثار المحاسبية:

- إذا كانت الأموال المقترضة مخصصة على وجه التحديد للأصول المؤهلة:

في هذه الحالة، تتوافق التكاليف المرسلة مع التكاليف المتحملة فعلياً خلال السنة المالية، مع تخفيض أي إيراد مالي يتم الحصول عليه من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة.

- إذا لم يتم تخصيص الأموال المقترضة بشكل محدد للأصل المؤهل:

يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض القابلة للرسلة من خلال تطبيق معدل الرسلة على تكلفة الأصل المؤهل. ويتوافق معدل الرسلة هذا مع المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على قروض الشركة للسنة المالية. يجب ألا تتجاوز تكلفة الاقتراض الاجمالية المتضمنة في تكلفة الأصول المؤهلة خلال السنة المالية تكلفة الاقتراض الاجمالية المتحملة لنفس الفترة.

مثال 1: بغرض تمويل استثمار مبنى بمبلغ 600.000 اكتتبت الشركة X في 1 فيفري ن بقرض بمبلغ 600.000 مقسم على جزأين:

- يتم إصدار الجزء الأول، الذي تم التعاقد عليه بمعدل سنوي قدره 4%، من قبل البنك في 1 مارس بمبلغ 200.000 دج.

- يتم صرف الجزء الثاني بفائدة سنوية 4.5% في الأول من سبتمبر.

تم الانتهاء من البناء في 30 سبتمبر. خلال الفترة التقريبية لإنتاج هذا الأصل الثابت، تمكنت الشركة X من استثمار مبلغ 150.000 بين 1 ماي و31 جويلية، بمعدل 2%.

تكن المشكلة من تحديد مقدار الفائدة التي سيتم دمجها في 31 ديسمبر N في سعر تكلفة المبنى.

مبلغ الفائدة المدفوعة يصل إلى:

✓ الجزء 1: $200,000 \times 4\% \times 12/7 = 4,667$ لحصة الفائدة من 1 مارس إلى 30 سبتمبر ن

✓ الجزء الثاني: $400,000 \times 4.5\% \times 12/1 = 1,500$ لحصة الفائدة من 1 سبتمبر إلى 30 ن.

مبلغ الفائدة المستلمة للاستثمار الذي تم هو:

$750 = 150,000 \times 2\% \times 3/12$ ، أي من 1 ماي إلى 31 جويلية ن.

وبالتالي فإن صافي تكلفة القرض المدمج في الأصل يبلغ: $5,417 = 750 - 1,500 + 4,667$.

مثال 2: تشترك الشركة Y ، بنفس الشروط، في تمويل غير مخصص بشكل محدد لاستثمار بقيمة 500000، كما يعمل التمويل بمبلغ 600000 على توحيد (consolider) الخزينة بمبلغ يصل إلى 100000، مما يؤدي إلى عدم وجود أي توظيف محتمل.

ولذلك، فمن المناسب تحديد سعر الفائدة الذي سيتم تطبيقه على النفقات الاستثمارية لدمجها في سعر تكلفتها.

تم تحديد سعر الفائدة هذا عند:

$$[(200,000 \times 4\% \times 10/12) + (400,000 \times 4.5\% \times 4/12)] / [(200,000 \times 10/12) + (400,000 \times 4/12)] = 4, 22\%.$$

(من التاريخ المعتبر لكل جزء وعملية الى غاية نهاية السنة)

وهذا هو المعدل الذي يستخدم لتحديد مقدار الفائدة المدمجة في الأصل، أي: $[(12/7 \times 200,000) +$

$5,978 = 4.22\% \times [(12/1 \times 300,000)$

رابعا- دمج تكلفة الاقتراض في الأصل:

يجب أن يتم دمج تكاليف القرض المخصص للأصل المؤهل عند استيفاء الشروط الثلاثة التالية:

- يتم إجراء (تحقيق) عمليات الانفاق المتعلقة بالامتلاكات (العمليات التي تستوجب الانفاق)؛

- يتم تحمل تكاليف الاقتراض؛

- بداية الأنشطة الأساسية لإعداد (تحضير) الأصل قبل البدء في استخدامه أو بيعه.

ويتوقف دمج التكاليف في الأصل في اللحظة التي تكاد تكون فيها جميع الأنشطة الأساسية لإعداد الأصل، قبل استخدامه أو بيعه، على وشك الانتهاء. وعندما يكون أصلاً مكوناً من أجزاء ويمكن استخدام كل منها بشكل منفصل عن الآخر، فيجب إيقاف إدماج تكاليف هذه الأجزاء أو تلك بنفس الشروط السابقة.

يجب تعليق إدراج التكاليف إذا توقف النشاط الإنتاجي الذي يساهم في إنتاج الأصل المؤهل لفترة طويلة (ما لم تكن أسباب تعليق النشاط خارجة عن سيطرة الشركة (تأخير إداري، اضطرابات مناخية، إلخ)).

خامساً- المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

يجب أن تحدد الملاحظات المرفقة (ضمن الملاحق) ما يلي:

- مبلغ تكاليف الاقتراض المتضمنة في تكلفة الأصول خلال السنة المالية؛

- معدل الرسملة المستخدم لتقييم تكاليف الاقتراض المدرجة في سعر تكلفة الأصول، لكل فئة من الأصول المؤهلة.